القهر في أقصى أشكاله

بسمة النسور

جاء في تقرير الطب الشرعي أنّ الكدمات غطّت 50% من جسد الضحية، وأنّ الجثة لا توجد عليها أية آثار غير الضرب المبرّح المفضي إلى الموت. علّل مدير المركز الوطني للطب الشرعي سبب الوفاة المباشر بنزيف داخلي تحت الجلد. والضحية المغدورة هنا طالبة جامعية في سنتها الأولى، لم يتجاوز عمرها 21 عاماً. أما القاتل فهو والدها، عديم الإنسانية والرحمة والضمير، وقد ساعده في فعلته الشنعاء شقيق الضحية الذي لا يقل إجراماً ووحشية عن أبيه. ظلا يضربانها بلا توقف، وتركاها تنزف حتى لفظت أنفاسها الأخيرة. حاول القاتل التهرّب من جريمته البشعة، محاولاً، في البداية، استغفال الأجهزة المختصة والرأي العام، بادعاء أنّ سبب وفاة ابنته، الصبية العشرينية، إصابتها بالجلطة. ثم حين اعترف بجريمته، برّرها بغضبه الشديد من رسوبها في إحدى المساقات في الجامعة... ما يعني أنّ المسكين كان حريصاً جداً على تحصيلها العلمي، ما أجبره على إنهاء حياتها، غير قاصد كما زعم!

وجّه المدعي العام للأب الجاني تهمة القتل المقترن مع التعذيب الشرس. والمغدورة طالبة حصلت على منحة دراسية في كلية العلوم الإنسانية في جامعة أردنية خاصة. وبحسب صديقات مقرّبات، ظلت دائمة الشكوى من تعنيف والدها المستمر، وضغطه الشديد عليها بسبب علاماتها في الجامعة، وأكدن أنّها كانت تبذل أقصى جهودها في الدراسة... ولنفترض أنّها فشلت في مادّة ما، على الرغم من جهودها المبذولة. هذه ليست جريمة تستدعي العقاب الشديد، بل تتطلب مساعدتها وتوفير جو دراسي آمن ومريح، خال من الضغوط النفسية التي تعدّ السبب الأول في إخفاق الطالب في تحصيله العلمي. كما أكد جيرانٌ، يقطنون بالقرب من بيت الضحية، أنّهم كانوا يسمعون، باستمرار، صوت صراخها بسبب التعنيف، وأنّ بعضاً منهم حاول، يوم وقوع الجريمة، التدخل إنقاذاً لها من بطش والدها الذي كان يتذرّع بأنّ ما يحدث في بيته شأن عائلي، وليس لأحد الحق في التدخل.

عاشت الضحية في حالة قلق واضطراب، إلى أن حصل ما كانت تخشاه، فرسبت في أحد المساقات، وصارت مهدّدة بفقدان المنحة الدراسية، وجنّ جنون الأب القاتل باحتمالية ضياع فرصة المنحة، وبالتالي تحمّله مصاريف الجامعة، بسبب تقصير ابنته، فضربها بذلك الشكل الوحشي، بمساعدة الشقيق وتستّر العائلة. ادّعت الأم أنّ ابنتها وقعت من أعلى السلالم، ما أدّى إلى وفاتها.

... تفاصيل مروّعة مرعبة صاحبت الجريمة، ما أشعل غضب الشارع الأردني، وضجّت مواقع التواصل الاجتماعي في الأردن والعالم العربي بالأصوات المستنكرة المندّدة بالجريمة التي دانت الفاعل، وقد تجرّد من مشاعر الأبوة التي تقتضي العطف والرحمة والدعم النفسي لصغيرته التي قتلها بدم بارد. كما بثّ على نطاق واسع تسجيلٌ لصوت الضحية في إحدى المحاضرات، وهي تقدم الشكر، بكل دماثة وأدب، إلى أستاذة جامعية أثنت عليها، وأشادت باجتهادها ومواظبتها على الدراسة. وهو ما أجج حالة الغضب والرفض والاستنكار لهذه الجريمة النكراء، البشعة التي هزّت الشارع الأردني، ودفعت نشطاء إلى المطالبة بإيقاع أشد عقوبة ممكنة بحق الجاني وأعوانه.

وكما جرت العادة في جرائم مشابهة، باتت مألوفة في مجتمعاتنا المتخلفة، سوف تُسقط الأم، باعتبارها صاحبة الحق الشخصي، بكلّ رأفة وحنان، وحرصاً على التماسك الأسري (!) حقّها بالادّعاء، الشخصي، ما سيكون من شأنه تخفيف العقوبة إلى حدّها الأدنى، ليُخرج الأب السفاح، وابنه الشريك الأثم، حرّين بعد سنوات قليلة، بموجب نصوص قانونيةٍ مجحفة، وسوف يمارسان حياتهما بشكل طبيعي، يأكلان ويشربان ويعملان، وقد ضاع حق الضحية إلى الأبد، غير أنّ دمها النديّ الطاهر المهدور سيظلّ، ومهما طال الزمن بهم، ينهمر سخياً من أيديهم، شاهداً على القهر في أقصى أشكاله.

سلاماً لروحك البريئة المنهوبة، أيّتها الشهيدة التي انتظر أحبّاء القلوب، وكلّ الحزني والعار والمذلّة للسفاح، عديم الإنسانية، ميّت الذمة والضمير.

عرب وكرد إلى مربع الخوف مجدّداً

سميرة المسالمة

أثار تعليق لي على انتخابات بشار الأسد، على صفحتي في «فيسبوك»، غضب أعضاء في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، حالَيْن أو سابقَيْن، ومريدين له على قلتهم، بالدرجة نفسها التي أزعج التعليق نفسه أقلاماً محسوبة على النظام. وإذا كان من الطبيعي أن يكون الأخيرون يمارسون مهمتهم المطلوبة في الهجوم على أيّ معارض، خاصة إذا كان قد تولى سابقاً مناصب متقدمة في مؤسسات سورية قبل الثورة، ما يسهل على كل من «هبّ ودبّ» معاتبة النظام على اختياره أشخاصاً لم يقدّموا له الولاء الأعمى، فإنّه ليس من المقبول أن تنظر كيانات المعارضة، وحتى أفرادها، إلى أن مهمة الإعلامي تبرير أخطاء هذه المعارضة، وتجاوزاتها على حقوق المواطنين، تحت نظرة قومية أو أيديولوجية. ومن ذلك ما حدث لأهالي عفرين، الكرد السوريين، من عمليات تشريد لا يمكن التغاضي عنها. وفي المقابل، وعلى حد سواء، ما حدث لقرى عربية على يد فصائل كردية، إذ لا يمكن قبول فكرة الثأر، في ثورةٍ تنشد الحرية والكرامة وحقوق المواطنة، من فصائل تنتمي لـ«الائتلاف» شكلاً أو مضموناً.

توجيه السخرية تجاه ديمقراطية انتخابات الأسد، من المعارضين له، يوحي بأنّ ما تقدّم منها (ثلاث دورات انتخابية) حظي بمقومات العملية الديمقراطية، وهما أمران لم يعمل النظام على تعزيزهما، بل أراد مما حصل أن يسخر من فكرة الديمقراطية، بتقديم عشرات من المنافسين المغمورين أو المحسوبين على الأفرع الأمنية، وهي رسالةٌ ليست فقط إلى الداخل السوري، وإنّما أيضاً إلى المجتمع الدولي الذي أرادت روسيا الداعمة للنظام أن تحافظ، من خلال الانتخابات، على استقرار الملف السوري خارج الضغط الدولي. وما تم تسويقه من مشاهد عن عمليات التزوير في الاقتراع ليس من باب المصادفة، أو تسريبات من معارضين للنظام، بل هي عملية أمنية تكاملية لإعادة تفعيل نظام الرعب داخل نفوس السوريين من جهة، وللإيقاء على الأسد تحت ضغط سحب شرعية انتصاره حين تشاء موسكو فعل ذلك من جهة مقابلة.

وقد غاب عن أصحاب حملة «# لا شرعية لانتخابات الأسد»، ومنهم رئيس الائتلاف الذي كان سابقاً رئيساً لوفد التفاوض وهيئة التفاوض لقوى الثورة والمعارضة السورية، أنّ النظام يمارس الانتخابات بشرعية دستور 2012 الذي هو واحدٌ من أساسيات مناقشات عمل اللجنة الدستورية المختلطة بين المعارضة والنظام، المشكّلة برعاية الأمم المتحدة، بتاريخ 23 سبتمبر/أيلول 2019. وعلى ذلك، لا يمكن لمن قبل أن يكون تعديل ذلك الدستور واحداً من مهامه «المحتملة» أن يتحدّث عن عدم شرعية تنفيذ ما بين دفّتيه، لأن الأولى إنّما أيضاً إلى المجتمع الدولي الذي أرادت روسيا الداعمة للنظام أن تحافظ، من خلال الانتخابات، على استقرار الملف السوري خارج الضغط الدولي. وما تم تسويقه من مشاهد عن عمليات التزوير في الاقتراع ليس من باب المصادفة، أو تسريبات من معارضين للنظام، بل هي عملية أمنية تكاملية لإعادة تفعيل نظام الرعب داخل نفوس السوريين من جهة، وللإيقاء على الأسد تحت ضغط سحب شرعية انتصاره حين تشاء موسكو فعل ذلك من جهة مقابلة.

وقد غاب عن أصحاب حملة «# لا شرعية لانتخابات الأسد»، ومنهم رئيس الائتلاف الذي كان سابقاً، رئيساً لوفد التفاوض وهيئة التفاوض لقوى الثورة والمعارضة السورية، أنّ النظام يمارس الانتخابات بشرعية دستور 2012 الذي هو واحدٌ من أساسيات مناقشات عمل اللجنة الدستورية المختلطة بين المعارضة والنظام، المشكّلة برعاية الأمم المتحدة، بتاريخ 23 سبتمبر/أيلول 2019. وعلى ذلك، لا يمكن لمن قبل أن يكون تعديل ذلك الدستور واحداً من مهامه «المحتملة» أن يتحدّث عن عدم شرعية تنفيذ ما بين دفّتيه، لأن الأولى وإنّما أيضاً إلى المجتمع الدولي الذي أرادت روسيا الداعمة للنظام أن تحافظ، من خلال الانتخابات، على استقرار الملف السوري خارج الضغط الدولي. وما تم تسويقه من مشاهد عن عمليات التزوير في الاقتراع ليس من باب المصادفة، أو تسريبات من معارضين للنظام، بل هي عملية أمنية تكاملية لإعادة تفعيل نظام الرعب داخل نفوس السوريين من جهة، وللإيقاء على الأسد تحت ضغط سحب شرعية انتصاره حين تشاء موسكو فعل ذلك من جهة مقابلة.

> يعاني أفراد في المعارضة وبعض كياناتها من أمراض النظام في نظرتهم إلى دور الكتّاب والإعلاميين

نموذجاً واحداً في انتخاباتها، يعبر عن إرادتها في انتخابات ديمقراطية داخل كياناتها، وينهي حالة الاستفراد بالمناصب لمجموعة «شللية» تمارس تبادل المناصب وتدويرها داخلها، في فعل تصحّ معه المقارنة مع أفعال النظام من دون النظر إلى عدالة حجم المقارنة. نقد كيانات المعارضة لا يعني الحطّ من قدر جهود المعارضة الشعبية، في مقارعة النظام السوري، والانتصار للقضايا العادلة، كردية أو عربية، أكانت قضايا معيشية للسوريين داخل مساحة النظام، أو تحت حكم فصائل محسوبة على المعارضة أو أشباهها، أو تحت حكم الفصائل الكردية، هو أحد مهام الإعلام الحر البعيد عن الاصطفافات القومية والحزبية، ولا تفتح له المجال إلاّ وسائل إعلام حرّة خارج منظومة التبعيات.

تسليط الضوء على الاحتفال الانتخابي الذي رعاه الأسد في عقر دار المعارضة (دوما) التي شرّد أهلها، في مجاراةٍ لما قامت به المعارضة سابقاً في احتفالها في عفرين، حيث المدينة تئنّ بما نالها من تشريد لعائلاتها من الكرد على يد فصائل عربية، لا يعني إنكار تجاوزات الرأي والتعبير، ما يجعل من شعارات الثورة مجرّد حبر على ورق، في اجتذاب هذه الكيانات ومن يساوقها في الرأي، فحيث تغيب الحريات يغيب الوطن الذي تسعى إليه الثورة، ويصبح النظام الذي تعيد تعويمه روسيا أكثر اقتراباً من حلمه بإعادتنا جميعاً، عرباً وكرداً، وآخرين، إلى مربع الخوف، في مزرعة اسمها «سورية الأسد».

(كاتبة سورية)

انتخابات الجزائر... متفجّرات «فجر التغيير»

رشيد حملیل

عندما اختيرت عبارة «فجر التغيير» شعاراً للانتخابات التّشريعيّة التي نُظّمت في الجزائر يوم 12 يونيو/ حزيران الحالي، كان واضع هذا الشعار يتوهّمُ أنّ هذه الجملة كافية لفتح نافذة أمل لدى الشّعب الجزائريّ بإمكانيّة حدوث تغيير، وغاب عنه أنّ الشّعب الذي ضُحك عليه بشعار «سبع سنين بركات» يُعيد الاستقلال، وعاش بعدها شعاراتٍ برّاقة، وأكثر لمعانًا، مثل «من أجل حياة أفضل» و«الجزائر أوّلا وقبل كلّ شيء»، أدرك أنّها مجرّد شعاراتٍ جوفاء وفارغة، نتائجها كانت مقروءةً سلفًا، لأنّها كانت تعيدنا دائمًا إلى صيف 1962. وبالتّالي، لم يكن إعطاء رجاء جديد ببزوغ فجر تغيير ينتظره الشّعب منذ استقلاله لبغيّر من قناعة شعب ثبقّن أنّ الشّعارات تُثبت تغيّر وجوه النّظام، أكثر ممّا تُثبت أنّ هذه الوجوه تهدف حقًا إلى إحداث تغيير حقيقيّ وجادّ.

ثلاثة أيام بعدها، كانت كافية لظهور النتائج، لتُظهر عدم انكشاف ظلمة اللّيل عن نور الصّبح، وبأنّ آراء ما عاشه الجزائريّون كان فجرًا مستطيلاً، ولم يكن أبدًا بالفجر المُستطير، وبأنّ فجر 12 يونيو/ حزيران 2021 كان فجورا في حقّ الدّيمقراطيّة، لأنّه فجّر فرصا كثيرة كان يمكن استغلالها من أجل بناء ديمقراطية حقّة، وفوّت محطةً تاريخيّةً جدّ مهمّة لإحداث مصالحة بين الشّعب ونظامه.

أول هذه التّفجيرات أنّ النّظام فجّر فرصة إجراء انتخابات ديمقراطيّة بعدما أساء توفير أبسط شروطها، وفي مقدّمتها كسب ثقة الجزائريين، على الرغم من يقينه أنّ غالبية أفراد الشّعب ستقاطع هذه الانتخابات، لتأكّدها أنّها ليست سوى محاولةٍ لتبييض وجه النّظام، أكثر منها عمليّة لبناء الدّيمقراطيّة. وترسّخ في ذهنها أنّ الانتخابات لم تعد تعني أنّ النّظام أصبح ديمقراطيا، لأنّها تقوم على التزوير والكذب والتّضليل أكثر ممّا تقوم على مبادئ الدّيمقراطيّة، وثبت في أعماقها فكرة أنّ الانتخابات ما هي إلاّ وسيلةٌ لتدعيم شرعيّة النّظام أكثر ممّا هي فرصةٌ لتثبيت أسس الدّيمقراطيّة.

الثّاني، تفجير بناء سلطة تشريعية فعليّة، إذ ضيّعنا مناسبةً أخرى لتأسيس برلمان شرعي ديمقراطي يمثّل الجميع، ويؤسّس لسلطةٍ تشريعيّةٍ قويّة، والإيقاء على حصر الانتخابات آليةً سياسيّة لواجهةٍ ديمقراطيّة تساعد السّلطة الفعليّة على إحكام قبضتها، ووضع برلمان تُوكل له، كالعادة، وظيفة ضمان استمرار النّظام، يكون تأثيره على الحكومة جدّ ضعيف إلى درجة العدم.

الثالث، أنّ هذه الانتخابات ناسفةٌ لأمل ميلاد أحزابٍ جديدة، فعوض أن تكون أرضًا خصبة لنزاعة أحزاب سياسيّة جديدة، وتزهر فيها الأحزاب الموجودة، فقد كانت نية النّظام القائم، منذ البداية، واضحة في التّنصّل من كلّ الأحزاب، وكأنّه يرغب في منح صورة توحي بأنّه يتبرّأ من كلّ الأحزاب الموجودة، ويشجّع القوائم الحرّة. وهذا ما فتح شهيّة الانتهازيّين والوصوليين للظّفر بمقعد في البرلمان عبر القوائم الحرّة، وبعدها انتظار لحظة إعلان الرّئيس نيّته في تأسيس حزبه للانضمام إليه. الرّابع، إهدار الوقت مرّة أخرى لتقديم مترشّحين محترمين يحملون أفكارا وبرامج، وليسوا قناصي مقاعد في البرلمان، همّهم الأوحد ضمان أجر شهريّ محترم، ما يكرّس لدى أفراد الشّعب أنّ من يترشّح للانتخابات ليس سوى مهرول لأخذ نصيبه من الرّيع، لا يحرص إلا على منافعه، ولا تهمّه المصلحة العليا للبلد ولا استقراره أو ازدهاره، ولا يهمّه إن تحوّل، في نهاية المطاف، إلى مجرّد بيدق لإضفاء ما يُشبه الشّرعيّة على الانتخابات.

الخامس، تفويت الانتخابات ما يمكن أن توفّره من مناخ ملائم لتحضير بيئة تسمح بتعدّد الأفكار، وإنتاج آراء مختلفة، والتّخلي نهائيا عن النّزعات التي أصبح يتقزّز منها الكبير والصغير، وتحاشي الاستمرار في غرس أفكار بالية وهشّة وضعيفة، بالأخصّ أنّ النّظام يعرف، وهو يصوغ قوانينه السّابقة، أنّه نتائج ستترتب عليها، مثلما يعرف أنّ مشاريعه الآنفة كلّها كانت إصلاحية، الهدف منها إنقاذ ما تبقّى من مشاريع فاشلة. وبهذا فجّر فرصة إجراء انتخاباتٍ تكون وسيلة مُنتجة لفكر ديمقراطي، وممارساتٍ تحفظ الحقوق وتعزّز الحرّيات، وتساهم في إيجاد مشاريع تنمويّة.

السّادس، أحرقت شظاياه كلّ محاولة لتكون الانتخابات مقدّمةً لحوار بين النّظام والشّعب، إذ يستجيل دعوة أفراد الشّعب إلى الانتخاب والإدلاء بأصواتهم عبر الصّناديق، في وقتٍ يمنع فيه النّظام هؤلاء الأفراد من التّعبير عن أصواتهم في شوارع المدن الجزائريّة، فالنّظام المتصدّع من أساس هيكله، عوض رفع أعمدة حوار جدّي مع الشّعب، قام بترميم قواعد أركان البرلمان، باعتباره، من النّاحية القانونية ممثّلا للشّعب ومعبّرًا عن صوته، وبذلك فضّل الإبقاء على واجهته المزيّنة بديكور ديمقراطي، عوض ممارسة ديمقراطيّة حقّة بالتّحاور مباشرة مع الشّعب.

التّفجير السّابع، دمّر إمكانية ردم الهوّة بين النّظام الجزائري وشعبه، فالنّظام سابقا عبّر، صراحة وعلنًا، بصُلب وعجرفة، أنّه زوّر الانتخابات من دون حياء، وعلى الرغم من إدراكه أنّ الشّعب يعي أنّ النّظام غيّر من وجوهه من دون تغيير ممارساته، إلا أنّه لم يفعل ما من شأنه إقناع المواطن بأنّ الانتخابات النّزيهة لن يغلب عليها طابع التّلاعب والتّزوير، وأنّه تمّت تسويتها من البداية. لهذا، لا عجب أن يقبل المواطن الجزائري بقاطع الانتخابات، ويعتقد أنّه لا حاجة له بها أو المشاركة فيها، وهذا بعدما ترسّخت في ذهنه قناعةٌ بأنّ الانتخابات لم تكن أبدًا ديمقراطيّة في عمومها، ولم تعبّر يومًا عن إرادة الشّعب، بل ويعتبر المشاركة فيها تعبيرًا عن موقفٍ يتعارض وإرادة الشّعب.

التّفجير الثّامن، لفّح لهيبه شوارع الحراك الشّعبي، بعدما حاول النّظام تصفية مكتسباته والتّخلّص من أكبر حزب سياسي أسّسه الشّارع السياسي، بجعل الانتخابات معركة للتّخفيف من حدّته، وتمييعه باعتبار أنّ الانتخابات أحسن وسيلة للتّعبير عن الرّأي العام، فبعدما بدأ «حراكا مباركا»، انتقل إلى «حراك مبارك أصيل»، لينتهي به الأمر متّهما إلى جانب «جماعات إرهابيّة وانفصاليّة»، في محاولة لفصله عن الشّعب، بعدما فرض نفسه واقعا سياسيا، ومراة عاكسة للحياة التّشاركيّة في الميدان السّياسي، وأبدى تعطّلا للمشاركة والتّغيير. لكنّ أكثر ما يثير الاستغراب أنّ هذا النّظام الذي رفض التّحاور مع الحراك دعاه إلى المشاركة في الانتخابات التّشريعية، ليلعب دور شاهد زور. انتهت الانتخابات، من دون أن يعيش الجزائريون بزوغ فجر هذا التّغيير، أو يعرفوا له طعما أو رائحة أو لونًا، سوى انجلاء حقيقة جديدة في تاريخ الانتخابات، مفادها بأنّ نسبة المشاركة لم تعد على جانب كبير من الأهميّة بقدر ما يهمّ تنظيم هذا الانتخابات التي يبدو، من خيوط هذا الفجر، أنّها أبقت على الوضع الذي كان عليه.

نور فجر التغيير لم يستطع إحراق ستائر ظلام المشكلات السّياسيّة التي تتخبّط فيها الجزائر، وأظهرت مرّة أخرى أنّ المشاركة فيها كانت بمثابة مباركة ديمقراطيّة زائفة، والاعتراف بمشروعية هذه الأكذوبة، باعتبار أنّ الانتخابات يستحيل أن تكون وصفةً سياسيّة مناسبة لإحداث التّغيير، لأنّه ينبغي، أوّلا، إرساء نظام ديمقراطيّ، لتصبح بعدها الانتخابات وسيلة لتكريس هذه الدّيمقراطيّة، وليس العكس. وعليه، يبقى فجر هذا التّغيير مؤجّلا إلى حين أن يفهم كلّ منّا أنّ الانتخابات لا تعني الدّيمقراطيّة، ولا تمنح أيّ نظام صفة الدّيمقراطيّة، إنّما مجرّد إحدى آليات النّظام الدّيمقراطيّ. تفجيرات فجر التّغيير كانت مدمّرة ومتعمّدة وموجّهة، لتؤجّل بزوغ هذا الفجر إلى حين، لتظلّ شمس هذا التّغيير تشرق في قلب كلّ مواطن جزائريّ يؤمن بأنّ دوام الحال من المحال، مثلما يؤمن بأنّ انتخابات الفجر تجفّ بسرعة. مثل دنى الضباح.

(كاتب جزائري)

> فجّر النّظام فرصة إجراء انتخابات ديمقراطيّة بُعدها أساء توفير أبسط شروطها، وفي مقدّمتها كسب ثقة الجزائريين

رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي يعلن نتائج الانتخابات الأسبوع الماضي (رياض كرمدي/فرانس برس)

قيس سعيد والانقلاب الدستوري

المهدي مبروك

كشف الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، نور الدين الطبوبي، في مقابلة تلفزيونية معه، عن رغبة الرئيس قيس سعيد، اعتماد دستور 1959 الذي صدر بعيد استقلال البلاد، وبمقتضاه تم إلغاء الملكية، واعتماد النظام الجمهوري، وإقرار النظام الرئاسي. وتم العمل به خلال فترتي حكم الرئيسين، الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي، والتي قاربت نصف قرن. وكان هذا الدستور قد تعرّض إلى عدّة تعديلات، بمقتضاها وقع إقرار رئاسة بورقيبة مدى الحياة (ديسمبر/كانون الأول 1974). وعمد بن علي إلى تعديله باستمرار، لجعل الولايات الرئاسية غير محدّدة، حتى تمت إزاحته في أثناء ثورة 2011. يذكر نواب عديدون في المجلس التأسيسي، بعد الثورة، أنّ سعيّد تمت استشارته في أثناء صياغة الدستور الجديد (دستور 2014) باعتباره خبيراً في القانون الدستوري (لم ينشر دراسة علمية واحدة، وظلّ كامل مدة تدريسه حتى تُعرف له كتابات في الاختصاص)، وقد عبر الرجل آنذاك عن مناهضته دستور الثورة هذا، جملة وتفصيلاً، بل صرح يوم إقراره، ويشكل مسيء، أن تونس قد عرفت يوما أسود. لم يفصح آنذاك عن سبب تحفظاته، وظلت مجرّد إشارات غامضة ومبهمة، تفيد بأن الدستور الجديد خالٍ من الإشارة إلى الديمقراطية التشاركية، وظل متبنّيا مركزية مفرطة.

لا يُعرف للرجل نضالات في أثناء فترة الاستبداد، أو أي مساهمة في الحراك الديمقراطي، بل وحتى النقابي الذي شهدته الجامعة والساحة الديمقراطية والحقوقية، بل تذكر مصادر ووثائق صحافية أنه كان مقرّبا من الأوساط الجامعية المنتمية إلى حزب التجمع الدستوري الديمقراطي (الحاكم المنحل لاحقا)، من خلال تقديم محاضرات في فعاليات ينظمها. في غفلة من الجميع، صعد قيس سعيد إلى دفة الرئاسة، منتخب ديمقراطيا. ومع ذلك، لا يزال لغزاً يثير أسئلة كثيرة بشأن قدرته «العجيبة» في إطاحة منافسيه، وقد بلغوا ما يناهز الثلاثين مرشحا، في الدور الأول، نصفهم قاوموا الاستبداد وسجنوا سنوات عديدة في عهدي بورقيبة وبن علي (حمّه الهمامي، حمادي الجبالي، عبد الفتاح مورو، نجيب الشابي، محمد عبو...). وساهم البقية، من مواقع متقدّمة، في إدارة فترة الانتقال الديمقراطي (يوسف الشاهد، مهدي جمعة، إلياس الفخفاخ، عبد الكريم الزبيدي)، من خارج هذه البيوغرافيات الملتصقة بالثورة أو الانتقال الديمقراطي، بفرد رئيس غريب، ليس له أيّ رصيد رمزي يشفه للثورة، أو ينسبه إلى بناء تجربة الانتقال الديمقراطي. غُملته الانتخابية الوحيدة نظافة اليد واللغة العربية الفصحى الرنانة على شاكلة لغات «روبوتات أجهزة المراقبة الإلكترونية».

علينا أن نأخذ مأخذ الجد ما للرئيس من قناعات راسخة، لا يعبشها مجرّد مواقف وعواطف، بل تحدّياً وجودياً له. إنّه ابن الماضي الذي لم يعشه ثائراً، أو حتى محتجاً، بل كان صامتاً وشاهد زور على كلّ الانتهاكات التي عرفتها تونس، فما الذي يجعل الرئيس الحالي يحنّ إلى دستور 1959، الذي تجرأ عليه المستبدّون، وعبثوا به، فضلاً عن التنكّر له قولاً وممارسة؟ إنّه يمنح للرئيس سلطاتٍ واسعة تمكّنه من حكم البلاد وفق إرادته المطلقة. ولذلك حظي بجاذبية خاصة لديه، غير أنّ دعوة الرئيس إلى العودة إلى العمل به لا تبرّر بتلك السلطات الواسعة التي يمنحها له، فالرجل لا يبحث بذلك عن مجرّد تجميع صلاحيات حرمها منه دستور 2014، أو حرص على نظام سياسي مستقر، بل إنّه بهذا الدستور يطمر سردية لم يشارك فيها، ولم يكن فاعلاً فيها، تزعجه وتذكّره بأنّه كان غائباً. إنّه، وهو يختار دستور 1959، يهاجر، أو بالأحرى يفرّ، إلى زمن متخيل. إنّه بذلك يلوذ (مفردة محدّدة لديه) إلى الحقبة التي تليق به، وتمنحه شرعية الوجود السياسي، إذ لم يترك أثراً له في معارك الحريات، ولو مجرد إمضاء عريضة استنكار، ينحاز فيها إلى قضايا نبيلة وطنياً أو عالمياً.

يخرج قيس سعيد التونسيين تماماً من زمن الثورة (ومن زمن الانتقال الديمقراطي أيضاً) التي لم يساهم فيها، وكان دائماً يتحرّش بها ويعتبرها معرّة. هذا النزوح إلى زمن متخيل، فيتحضّن في قلعة مهجورة، لا أحد ينحاز إليها أو يدّعي أنّه مؤتمن على صونها. لقد رحل معظم رواد ذلك الجيل ممن حضروا المجلس القومي التأسيسي الذين صاغوا دستور 1959. ومع ذلك، أعلنت رئيسة الحزب الدستوري الحر، والتي تتوهم نفسها حارسة ذلك الزمن السعيد، نودها عن محميتها تلك، واستعدادها لإجلاء سعيد منها.

كان هذا الخيار مطروحاً بعد ساعات قليلة من فرار بن علي في يناير/كانون الثاني 2011، حين دافع عنه رموز في النضال الديمقراطي، فقد دعا الزعيم التاريخي للمعارضة الديمقراطية، نجيب الشابي، إلى الاكتفاء بإجراء تعديلات على دستور 1959، والمضي في تشكيل حكومة وحدة وطنية، ولم يكن متحمّساً للذهاب إلى أطروحة المجلس التأسيسي ودستور جديد، غير أن موجة الثورة حسمت الأمر. يواجه قيس سعيد، بعدما انكشف موقفه، موجة حادّة ممن درّسوه القانون الدستوري، وهناك من اعتبر ما يطلبه انقلاباً ناعماً على دستور أقسم أنّه حاميه، وما كان ليكون في منصبه لولا هذا الدستور... لا أعتقد أنّ الأمر مجرد انقلاب فوبوفيا، كما كتب مرة النائب سالم لبيض في «العربي الجديد»، فللانقلاب وجوه عدّة، منها وجوه ناظرة.

(كاتب ووزير تونسي سابق)

> كان سعيد صامتاً وشاهد زور على كلّ الانتهاكات التي عرفتها تونس

ذلك البند المعارض للاستيطان في قرار أممي؟

داود كتّاب

على الرغم من الاهتمام المؤقت لإدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، إبان حرب الـ11 يوماً على غزة، ليس في الأفق أيّ مؤشّر يعكس قناعة أميركية بالعمل المستمر لحلّ القضية الفلسطينية. وعلى الرغم من وجود حزب ميرتس اليساري والحركة الإسلامية في الأراضي المحتلة عام 67، ويضيف، بما في ذلك القدس، أي أنّ القرار ساري المفعول، يدين محاولة إسرائيل الاستيطان في حيّ الشيخ جرّاح في القدس المحتلة، وهو الأمر الذي كان شرارة موجة العنف أخيراً.

وقد التزمت إدارة بايدن، منذ اليوم الأول لتسلّمها الحكم، بأن تحترم حقوق الإنسان في العالم، وأن تكون أداة عملها هي الشرعية الدولية، ممثلة بالأمم المتحدة ومؤسساتها، وأكيد أنّ مجلس الأمن من هذه المؤسسات، وأنّ قراراته ملزمة لأعضاء الهيئة الأممية جميعاً. ويقول قرار 2334 في بنده الخامس: «يؤكد أنّ على جميع الدول عدم تقديم أيّ مساعدة لإسرائيل تستخدم خصيصاً في النشاطات الاستيطانية». وعلى الرغم من أنّ القرار لا يستند للبند السابع الذي يحدّد عقوباتٍ على من يخالفه، فإنّ من الممكن، بل من الضروري، إطلاق حملة دولية مطالبة دول العالم كافة، بما فيها الولايات المتحدة، باحترام البند الخامس عدّاً من قرار مجلس الأمن. وقد يشمل ذلك بنوكاً وشركات نقل وجرّافات وغيرها من الأصوات المتعلقة بصورة مباشرة بالاستمرار في الاستيطان.

لقد بيّنت الأحداث، أخيراً، أنّ هناك شغفاً عالمياً، خصوصاً في جيل الشباب، بدعم القضية الفلسطينية، كونها عادلة ومن مخلفات القارة الاستعمارية العالمية التي تم القضاء عليها في كلّ الدول، في حين يستمر الاستيطان الاستعماري، وكأننّا في عصر ما قبل القضاء على الاستعمار باشكاله كافة. كما يمكن لحملة معارضة الاستيطان وكل ما يدعمه أن تلاقي دعماً من التيار التقدّمي في الحزب الديمقراطي (الحاكم) في الولايات المتحدة، ومن النشطاء الأميركيين من أصول أفريقية.

وسيكون لفكرة الترحيل على قرار مجلس الأمن صدى يوم 24 يونيو/ حزيران الحالي، إذ من المتوقع مناقشة القرار المذكور بحسب البند الأخير منه، والذي طالب بمناقشة دورية للقرار لغاية الاطلاع على تنفيذه. هل سنسمع من أعضاء مجلس الأمن الـ15 كيف يتعاملون مع البند الخامس من القرار 2334؟

(كاتب فلسطيني)

من أين لإثيوبيا كل هذا الصّلَف؟

معن البياري

أما الصّلَف في العنوان أعلاه فهو التكبّر والعجرفة. وفي معاجم العربية، الرجل الصّلَف هو المتكبّر المتعجرف الذي يدّعي ما فوق قدره عجبا وتكبّرا. وفي كِبْر ما، يجوز أن يُقترض هذا النعت لرميه على إثيوبيا في تعاملها مع مصر والسودان في قضية سد النهضة الذي تستعد لملء ثانٍ له، في الشهرين المقبلين، يوليو/ تموز وأغسطس/ آب، من دون اكتراثٍ بإلحاح البلدين العربين الجارين على وجوب اتفاق ثلاثي في هذا الأمر، يحدّد نسبة الملء بما لا يضر بمصالحهما المائية الحيوية. تُخبرنا وزيرة خارجية السودان، مريم الصادق المهدي، في محاضرتها في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة، الخميس الماضي، بأن رئيس الحكومة الإثيوبية، أبي أحمد، لم يكلف خاطره، عند الملء الأول للسد في يوليو/ تموز العام الماضي، ويرفع سماعة الهاتف ليبلغ صديقه (مفردتها بالضبط)، رئيس الحكومة السودانية، عبدالله حمدوك، بهذا الموعد، قبل تنفيذ عملية الملء. وإذا جاز حسبان هذا السلوك، غير المحمود (بين صديقين)، قلةً في المروءة، فإن الشواهد وفيرةٌ على تكبّر أديس أبابا وعجرفتها الظاهرَيْن في مضيها بخططها كما تريدها، بشأن نسب ملء السد، بدعوى أن هذا من حقوقها المؤكدة، من دون إقامة أي وزن لمختلف الوساطات، وكذا مبادرات حسن النية في جولات تفاوض شاقّة أبدتها القاهرة والخرطوم. وقد أفاضت الوزيرة السودانية في محاضرتها في استعراض تلك الوساطات والجهود، والمواقف الدولية والأفريقية الكثيرة التي أمكن بها مساندة الموقف المصري السوداني المشترك (لم يكن كذلك تماما في بعض المحطات والتفاصيل)، غير أن سؤالا ظل باقيا، ولم تفصّل في إجابته الوزيرة المجتهدة، يتعلق بمصادر القوة التي توفر لإثيوبيا كل هذا الصّلَف. ما هي بالضبط؟ من أين تأتّى لها؟ هل هي عوامل ذاتية محضة، أم مفاعيل إسناد خارجي؟

لم تساجل مصر والسودان في حق إثيوبيا في بناء سد النهضة، ولا في حقها في الإفادة منه لتوفير الطاقة الكهربائية وغيرها، بل بادرتا إلى توقيع «إعلان المبادئ» في الخرطوم في 2015، والذي أقرّت الوزيرة بوجود ثغراتٍ فيه تفيد منها إثيوبيا (وقعه الرئيس المخلوع عمر البشير)، وهو الاتفاق الذي «شرعن» (إنْ جازت المفردة) قدوم شركات صينية وإيطالية وأميركية (ويقال إماراتية أيضا؟) وغيرها للعمل على بناء السد وتوفير لوازمه. وكل ما يطالب به البلدان العربيان هو اتفاق على نسب الملء، بالنظر إلى أن ما تصرّ عليه أديس أبابا يتسبب بـ«ضرر كارثي» على مصر التي يتوفر لها من النيل 90% من مياه الشرب والري. وقد بلغ الصلَف في إثيوبيا (108 ملايين نسمة) رفضها التوقيع على اتفاق شاركت الولايات المتحدة في رعاية التوصل إليه، في مفاوضات في واشنطن، فيما قبلت به مصر، في يناير/ كانون الثاني وفبراير/ شباط 2020. وما بدا، أو تأكّد على الأصح، أن أديس أبابا تحترف النهج الإسرائيلي في لعبة المفاوضات وملهاتها، (وهو النهج السوري ذاته في بدعة اللجنة الدستورية وغيرها). لا تمانع في العبور من جولة تفاوض إلى أخرى، في هذه العاصمة الأفريقية أو تلك، ولا تعترض على محادثات فنيةٍ أو غير فنيةٍ (افتراضية في زمن كورونا أو غير افتراضية في غيره)، في القاهرة أو الخرطوم أو أي

«حماس» رسميّاً في المغرب

عبد الدين حمروش

صدرت عن المغرب الرسمي، في الأيام الأخيرة، إشارتان مُتزامنتان: تهنئة الحكومة الإسرائيلية الجديدة، واستقبال وفد حركة المقاومة الإسلامية (حماس) برئاسة رئيس مكتبها السياسي، إسماعيل هنية. وبحسب ترتيبات التطبيع مع إسرائيل، الموقّعة في ديسمبر/كانون الأول 2020، والتي تمّ بحسبها الاتفاق على إعادة فتح مكتب الاتصال الإسرائيلي في الرباط، تبدو مُبادرة العاهل المغربي، محمد السادس، إلى تهنئة رئيس الوزراء الإسرائيلي، نفتالي بينت، بعد حصول حكومة الأخير على موافقة الكنيست، أمرا طبيعيا من وجهة النظر الرسمية. أما استقبال هنية، على رأس وفد رفيع من «حماس»، فيندرج ضمن الإطار «غير الطبيعي» حتى عهد قريب.

للإشارة، كانت لرئيس المكتب السياسي السابق لحركة حماس، خالد مشعل، زيارتان سابقتان للمغرب، غير أن زيارة الحركة، أخيرا، جاءت في سياق خاص، تميّز بتطوراتٍ كبيرة بشأن القدس، انتهت بنشوب معركة «سيف القدس»، في مسعى من «حماس» إلى تغيير مجرى الصراع وقواعده، على أكثر من مستوى وصعيد. أما اندراج الحركة ضمن تيار الإخوان المسلمين، وارتباطها بالجمهورية الإسلامية الإيرانية دعما وإسنادا، فمما يسم استقبال وفد الحركة بالمفاجئ و«غير الطبيعي».

في سياسات الدول ومُباداراتها، حتى غير المتوقعة على أكثر العقول السياسية استراتيجية، ليس هناك مجال للهوى والمصادفات، من الناحية السطحية الظاهرة، ليس هناك ما يدعو المغرب الرسمي إلى التقارب مع حركة حماس. إذا لم يكن بين الطرفين عداء، فلا يوجد بينهما تعاطُف البتّة. ظل التعامل مع السلطة الوطنية الفلسطينية، وفي خلفيتها حركة فتح، الأقرب إلى طبيعة الحكم في المغرب. ولكن، ما الذي يجعل سلطات الرباط، اليوم، تنفتح على «حماس» بهذا الشكل المُعلن، وفي سياقٍ متسمٍ بقدر هائل من الحساسية والتعقيد؟

تُرجع مقارباتٌ سياسية هذا الانفتاح المغربي الرسمي على «حماس»، في الآونة الأخيرة، إلى ما أصبحت تُشكّله الحركة من رقم صعب، في معادلة الصراع الفلسطيني/ العربي - الإسرائيلي. ذلك أن نجاح المقاومة الإسلامية في المبادرة إلى معركة سيف القدس، وفي طريقة إدارة مُجرياتها عسكريا، بما أدّى إلى تحصيل نتائج في تغيير قواعد الصراع مع الكيان المحتل، قادا إلى هذه الحظوة التي صارت تتمتع بها الحركة اليوم. حتى والمعركة مشتعلة، لم يكن مُستغربا أن نسمع تصريحاتٍ تدعو إلى إجراء اتصالاتٍ غير مباشرة مع «الحركة»، كما قالت المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل.

دولياً، بات الانفتاح أقرب إلى الواقع، باستثناء ما صدر عن وزير خارجية الإمارات، عبد الله بن زايد، في تصريحه المتطرّف ضد «حماس»، في شقيها السياسي والعسكري. وإضافة إلى مجيء إدارة بايدن، وعودتها إلى الخطاب الأميركي التقليدي (المعلن على الأقلّ)، يمكن تفهّم ما يمكن أن يبلغه مدى هذا الانفتاح. بانتهاء ولاية دونالد ترامب الرئاسية، انتهت جملةٌ من المحاذير، ومنها ما يمكن أن يحسّه المغرب في أي خطوةٍ كان يخطوها باتّجاه «حماس». ومع ذلك، ليس هناك من دواعٍ قصوى تجعل وفد هنية يحظى بترتيباتٍ رسمية، منها المأدبة الملكية التي حظي بها في قصر الضيافة، المخصّص لاستقبال الضيوف الكبار عادة. ومن هنا، يأتي السؤال: لماذا يستقبل المغرب وفد «حماس»، في السياق الذي وقفت هذه المقالة عند بعض معالمه؟ في تتبع تعليقات محللين سياسيين، يمكن تفسير الاستقبال بما يلي:

- عودة المغرب إلى الساحة الفلسطينية، بعد أن طاول «القضية» نوعٌ من الفتور في السنوات الأخيرة، نتيجة تطرّف إدارة ترامب في الانحياز إلى دولة الاحتلال. وعلى الرغم من الاختلاف في درجة الانخراط، إلا أن استمرار ترؤس العاهل محمد السادس لجنة القدس، منذ اعتلائه عرش المملكة، لم يكن يسمح له بأن يغفل عن الشأن الفلسطيني، مهما شغلته أمور الحكم الأخرى، ومنها ملف الصحراء المغربية. ففي سياق قدوم الإدارة الأميركية الجديدة، حيث بدأ «اللاعبون» الإقليميون يعودون بحيويةٍ إلى الساحة الفلسطينية، لم يكن من شأن المغرب إلا تجديد التزامه بالقضية الفلسطينية، وفي عنوانها الأبرز القدس الشريف.

- رغبة المغرب في تأكيد عدم تراجعه عن الالتزام بالقضية الفلسطينية، على الرغم مما كان يجري من ترتيباتٍ لإعادة فتح مكتب الاتصال الإسرائيلي في الرباط. وإن قوبلت تطميناته القيادة الفلسطينية بنوع من الفتور، إن لم نقل الامتعاض والتشكيك، فإن استقبال وفد «حماس» في الرباط، اليوم، يُؤمل منه أن يحفظ للمغرب ذلك الدور التقليدي المطلوب، في العلاقة مع الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. ومن المبادرات الدالّة في هذا الخصوص، أن يأتي استقبال وفد «حماس» مُتزامنا مع تهنئة بينت بنيل حكومته ثقة الكنيست. بين طيّات الرسالة المغربية، تريد سلطات الرباط أن يُقرأ السطر الأخير جيدا: تطبيع المغرب مع إسرائيل ليس هو الذي لدى الإمارات مثلا. وفي نظر الكاتب، لم يكن لهذه الرسالة أن تصل إلا بالاستقبال الرسمي لحركة حماس، التي كانت قد سارعت إلى رفض خطوة التطبيع المغربية، على لسان القيادي فيها، موسى أبو مرزوق.

- تريُّث المغرب في تسريع وتيرة التطبيع، بتأثيرٍ مما تشهده قضية وحدته الترابية، خصوصا في ظل عدم التفاعل المُتوخّى من إدارة بايدن. وإن ظلت الرباط تؤكّد أن لا علاقة للتطبيع بالاعتراف الأميركي بمغربية الصحراء، إلا أن الدبلوماسية المغربية استشعرت صعوبة الفصل بينهما لدى عدد من الجهات (في الداخل كما في الخارج). ولا يبدو من النباهة غضّ الطرف عن المزايدات الجزائرية، في مسعى إلى النّيل من ارتباط المغاربة بأقاليمهم الجنوبية. هذا، كما أن الانفتاح على حركة حماس، وما يمكن أن يوطئ له في مقبل الأيام، من شأنه أن يعيد قدرا كبيرا من الثقة الشعبية، في ظل سنة انتخاباتٍ بامتياز. ولنا أن نتوقع مبادراتٍ أخرى في هذا الاتجاه، سياسية كانت أم حقوقية أم اجتماعية.

> ردّ اعتبار للعثماني، بعد ما كان قد طاوله من قدح على خلفية توقيعه الشخصي اتفاق العلاقات مع إسرائيل

> تُعزى مقارباتُ الانفتاح المغربي الرسمي على «حماس» إلى ما أصبحت تُشكّله الحركة من رقم صعب

- رد الاعتبار لرئيس الحكومة، سعد الدين العثماني، بعد ما كان قد طاوله من قدح واستهجان، على خلفية توقيعه الشخصي اتفاق العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع إسرائيل. وإن كان ذلك التطبيع قرارا من الجهات العليا في المغرب، إلا أن توقيعه من موقعه كرئيس حكومة، ذي خلفية حزبية إسلاموية، عرّض شخصه وحزبه لهجمات حادّة من أفرقاء سياسيين ومدنيين عديدين. اليوم، وهو يستقبل إسماعيل هنية ورفاقه الحمساويين، يمكن للعثماني أن ينام ملء جفونه، بعد أن كان موقعه الحكومي قد وضعه في ذلك الموقف الدراماتيكي الصعب: توقيع اتفاق التطبيع. وليس ببعيد أن تقترن خطوة الاستقبال بردّة فعل، عما صدر عن القائم في مكتب الاتصال الإسرائيلي، في تغريدةٍ هجومية له (خارجة عن الأعراف الدبلوماسية المرعية) تستنكر تهنئة العثماني هنيّة بالانتصار، في إثر النتائج التي حقّقتها المقاومة في معركة سيف القدس. لم تردّ السلطات المغربية على إعادة وزارة الخارجية الإسرائيلية نشر تغريدة دافيد غوفرين، التي كان قد سحبها من حسابه من «تويتر»، إلى أن جاءت مناسبة الرد البليغ: استقبال وفد حماس استقبالا رسميا.

ليس من الوارد أن يكون حزب العثماني، العدالة والتنمية، الطرف الأصيل في دعوة هنية وجماعته إلى المغرب. صحيحٌ أن هناك ضوءا أخضر رسميا، لكن أكثر من ذلك هناك «ترتيب» رسمي. الحزب مجرد واجهة خارجية، ليس من المستغرب أن تتموقع خلف مبادرته «جهاتٌ عليا» تريد إيصال رسائل، وتهدف إلى تحصيل نتائج. كما أنه ليس من الحكمة السياسية في شيء، أن تمنح تلك «الجهات» مثل هذه الهدية الثمينة لـ«العدالة والتنمية»، وفي سنة انتخاباتٍ أضحى موعدها جد قريب. إضافة إلى كل ما تمّ إيراده، عن المسوغات المحتملة للزيارة الحمساوية، هل يوجد سعي مغربي إلى لعب دور وساطة ناجح بين إسرائيل و«حماس»، نظير نجاحه في الوساطة بين الأفرقاء الليبيين مثلا؟ هل يوجد سعي إلى دور وساطة (من حجم أقل) بين الفصائل الفلسطينية، خصوصا في ظل تراجع «سلطة» أبو مازن في رام الله، لترتيب البيت الفلسطيني بشكل ما، في انتظار مبادراتٍ معينة لحلحلة الصراع في المنطقة؟ الزيارة الرسمية لوفد «حماس» حابلة بالدلالات والإشارات. ويخطئ من يقرأها، ومنهم مدوّنون وسياسيون مغاربة، في سياق «الكيد» الأيديولوجي لحزب العدالة والتنمية من جهة، ولحركة المقاومة الإسلامية من جهة أخرى.

(كاتب مغربي)

هؤلاء الإسلاميون والعَلمانية

أنور الجمعاوي

نشأت العلمانيّة في السّياق الحضاري الغربي ضمن ظروف تاريخيّة مخصوصة، تمثّلت أساساً في استفراد الكنيسة بالحكم، وحرصها على توجيه سلوك النّاس، وتنميط أعمالهم وأقوالهم، ومحاصرة أفكارهم. وتوسّل الحكّام سلطة البابا في عصور الظّلام ليسيطروا على الفضاء العام باسم الدّين، على نحو تعالت معه السّلطة عن التّاريخ، وأصبحَ الحكم شأناً مقدّساً، وغدت الكنيسة وصيّاً على الحجر والبشر، بل انصرفت توزّع صكوك الغفران على من دان لها، وصكوك التّكفير على من خرج عنها، وهو ما أنتج حالةً من الرّفض لدى المحكومين، فانتفض النّاس على الحكم الكنسي في ثوراتٍ مختلفة في فرنسا وإنكلترا، وطالبوا بتحييد الكنيسة عن الشّأن العامّ. وواكب ذلك ظهور فلسفة الأنوار التي دعت إلى تقييد سلطات الحاكم، وصياغة عقد اجتماعيّ مدني ينظّم علاقة الحاكم بالمحكوم، ويضمن تحديد صلاحيّات المؤسّسة الدّينيّة، من دون إلغائها بالتّمام من المشهد العمراني، أو إضمار المعاداة لها، فقد كان المراد من العلمانية جعل الدّين مؤسّسةً مستقلّة بذاتها تربطها ببقيّة مؤسّسات المجتمع المدني علاقة تجاورٍ لا علاقة استتباع أو هيمنة. ولم يكن القصد بها تجفيف منابع الدّين أو التّضييق على المتديّنين.

وجايل الإسلاميّون، بدءاً من حسن البنّا وقوفاً عند أبي الأعلى المودودي وصولاً إلى راشد الغنّوشي، واقع انتشار فكرة العلمانيّة في الاجتماع العربي، وفهمها أغلبهم تهديداً لمشروع إقامة الدّولة الإسلاميّة. لذلك، جاءت جلّ طروحاتهم ميّالةً إلى نقض العلمانيّة، واعتبارها سبباً في تأخّر نهضة المسلمين. يقول البنّا في رسائله: «أوّل خطئنا أنّنا (...) فصلنا الدّين عن السّياسة عمليّاً»، معتقداً أنّ «رجال السّياسة قد أفسدوا الذّوق الإسلامي باعتقادهم وإعلانهم وعملهم على أن يباعدوا دائماً بين توجيه الدّين ومقتضيات السّياسة، وهذا أوّل الوهن وأصل الفساد». وذهب المودودي في كتابه «الإسلام والمدنية الحديثة» إلى أنّ «العلمانيّة (..) التي تقصُر العلاقة بين الإله والإنسان على حياة الفرد الخاصّة، وتستبعد هذه العلاقة من الحياة الاجتماعيّة فكرة فارغة»، وهي في نظره تعطّل سلطة الله وتؤسّس لـ«مجتمع إلحاديّ لا دينيّ». وأسّس زعيم الجماعة الإسلاميّة الباكستانيّة على هذا التصوّر حكمه القائل إنّ «الذي يتبنّى العلمانيّة، ويتّخذها نظام حياته ينحدر بنفسه إلى الهاوية، ويصير عبداً لرغباته وأهوائه». أمّا راشد الغنّوشي، فيمكن التّمييز بين مرحلتين في مستوى تمثّله علمانيّة الدّولة: مرحلة أولى لازمت بدايات تفكيره السّياسي، واستمرّت حتّى قبل ثورات الرّبيع العربي، وغلب عليها موقفه المتشدّد الرّافض للعلمانيّة، ومرحلة ثانية واكبت إقامته في المنفى وعودته إلى تونس بعد ثورة 2011، وتميّزت بتطوّر فهمه للعلمانيّة، ومحاولته مقاربتها من وجهة نظر تفهّمية تقرّ بإمكان التّعايش مع العلمانيّة والعلمانيّين على كيفٍ مَا. في معرض نقض العلمانيّة، يقول الغنّوشي في كتابه «مقاربات في العلمانيّة والمجتمع المدني»: «إنّنا كمسلمين لا نحتاج لهذه العلمانيّة من أجل تحرّر العقول والمجتمعات من الأوهام والتسلّط وتقدّم العلوم والتّقنيات، ففي الإسلام ما يُغني عنها وفي شكل أعمق وأوسع». وعدّ العلمانيّة صنيعةً غربيّةً مسقطةً على الاجتماع العربي، فقد «قدمت إلى بلادنا على ظهر دبّابة، ولا تزال غير قادرة على الحياة إلا في حمايتها». واستشهد على فسادها تاريخيّاً بفشلها في إدارة الواقع العربي بعد الاستعمار وقيامها على التسلّط. واعتبر الغنّوشي الوصل بين تبنّي العلمانيّة والإمساك بناصية الحداثة مغالطةً يُراد بها ضرب الهويّة العربيّة الإسلاميّة، وتحييد الإسلام عن المساهمة في تحقيق نهضة الأمّة «فنحن أُريد لنا أن ننسلخ عن كامل ماضينا وحاضرنا والتّفريط في هويّتنا واستقلالنا حتّى ننال بركة الحداثة كما فهمت في الغرب، وندخل إليها من نفس الباب، أي العلمانيّة، وكأنّ الحداثة لا تأتي إلا ملازمة للعلمنة، ومن بابها الذي دخل منه الغرب. باختصار، إنّه إذا كان الغرب قد تمرّد على الكنيسة والإقطاع سبيلاً إلى الحداثة، فنحن لا بدّ أن نتمرّد على الإسلام وتراثه».

وتطوّر موقف الغنّوشي من العلمانيّة على التّدريج، من الازدراء إلى الاعتدال نظريّاً وعمليّاً. وتجلّى ذلك من خلال دخول حركة النهضة التي يشرف على رئاستها في حواراتٍ مع العلمانيّين، وذلك في إطار مبادرة 18 أكتوبر 2005 للحقوق والحرّيات في تونس، التي هدفت إلى صياغة مشروع توافق بين الفرقاء السياسيّين حول ملامح المجتمع المدني المنشود ومعالم الديمقراطيّة الممكنة. كما بادرت حركة النهضة بعد الثورة إلى الائتلاف مع أحزاب علمانيّة لإدارة الحُكم. أمّا نظريّاً، ففارق الغنّوشي في كتاباته الصّادرة أخيراً، نفور الإخوان المسلمين والسلفيّين من العلمانيّة، فرفع عنها شبهة الإلحاد، ونبّه إلى ضرورة فهم الظّاهرة قبل الحكم عليها. يكتب، في مؤلّفه «الدّيمقراطيّة وحقوق الإنسان في الإسلام» (2012) «العلمانيّة لا تعني بالضّرورة الإلحاد، بقدر ما تعني رفض سلطة رجال الدّين من أجل نقل السّلطة للشّعب، وليس في ذلك ما يُضار الإسلام في شيءٍ من هذا الوجه، فضلاً عن أنّ العلمانيّة التي تعادي الدّين جملةً، وتعمل على تهميشه جملةً، ليست كلّ العلمانيّة، وإنّما صنف منها هو العلمانيّة الشّاملة وليس الجزئيّة».

ومع جرأة الغنّوشي في الدّعوة إلى تفهّم العلمانيّة، والمطالبة بتحرير الدّين من سلطة الدّولة، فإنّه لا يذهب بهذا التوجّه إلى أقصاه، ليُسلّم بإمكانيّة فصل الدّين عن الدّولة. يقول في إحدى محاضراته (2012): «الإسلام، منذ نشأته وعبر امتداده التاريخي، لم يعرف هذا الفصل بين الدّين والدّولة». وعنده «أنّ تحرّر السّياسة من الدّين هو تحويل الدّولة إلى مافيا والاقتصاد في العالم إلى نهب، والسّياسة إلى نوع من الخداع». وبذلك، ركّز الغنّوشي على أهمّية المعطى الأخلاقي الدّيني في توجيه السّلوك العامّ لمؤسّسات الدّولة، وهو معطىً، على أهمّيته، يبقى نسبيّاً، لأنّ استحضاره والتزامه متباينان من شخص إلى آخر، ومن فئة إلى أخرى.

ختاماً، يتبيّن الدارس، من خلال النّظر في تمثّل الإسلاميّين العلمانيّة، أنّهم يرفضون أن تكون علامة واسمة للدّولة المنشودة التي يرومون إنشاءها. فعندهم أنّ شموليّة الإسلام تتعارض مع مبدأ تحييده عن الشّأن السّياسي وعن إدارة مؤسّسات الدولة، غير أنّهم يفترقون من جهة تقويمهم العلمانيّة باعتبارها تصوّراً للحكم، وأداة من أدوات ترتيب العلاقة بين الدّين ومؤسّسات المجتمع المدني، فلئن بدا الغنّوشي معتدلاً إلى حدّ مّا في تمثّله العلمانيّة وتعامله مع العلمانيّين، فإنّ سلفه (البنّا/ المودودي) يقف على حدّ المواجهة مع كلّ تجلّيات العلمانيّة ودلالاتها، ويمكن فهم هذا التوجّه في التّعاطي مع مبدأ علمانيّة الدّولة بإرجاع مواقف أعلام الإسلام السّياسي إلى سياقاتها الثقافيّة والتاريخيّة المخصوص. فكلّ بيئةٍ ساهمت في تشكيل مقالةٍ من مقالات الإسلاميّين في هويّة الدّولة، فصدور مدوّنة البنّا في عصرٍ آلت فيه الخلافة إلى الانهيار، وتعالت فيه أصوات فصل الدّين عن الدّولة، وظهرت فيه مؤلّفات أوائل العلمانيّين العرب (علي عبد الرّازق، سلامة موسى، شبلي شميل، فرح أنطون...)، واشتدّ فيه الصّراع بين الإصلاحيّتين، السلفيّة والتحديثيّة، دفع بالبنّا إلى مناصرة التيّار الدّاعي إلى رفض العلمانيّة، لأنّه اعتبرها فكراً دخيلاً، يروم نقض مشروع الدّولة الإسلامية.

> عند الإسلاميين أنّ شموليّة الإسلام تتعارض مع مبدأ تحييده عن الشأن السياسي وعن إدارة مؤسّسات الدولة

> اتّجاه الغنّوشي نحو مهادنة العلمانيّة والعلمانيين على كيفٍ مَا، هو نتيجة وعيه بتطوّرات الظرف التاريخي الذي ينتمي إليه

وفي سياق حضاري آخر، كان المودودي في شبه القارّة الهنديّة ينظّر لإقامة دولة دينيّة في باكستان، تجعل من الشّريعة دستورها، ومن الإسلام دينها، وتعمل على تحكيمه في إدارة كلّ شؤونها العمرانيّة والسياسيّة، وكان يجد تأييداً من جمهور المسلمين الحرصاء على الانفصال عن الهند والخروج عن هيمنة الهندوس بتأسيس دولةٍ إسلاميّةٍ مستقلّة. لذلك، كان تسليمه بتحكيم المرجعيّة الدينيّة في كلّ شيء الدّافع الأساسي لحرصه على نقض العلمانيّة. يُضاف إلى ذلك جميعاً أنّ البنّا والمودودي يرومان بازدراء العلمانيّة احتكار المرجعيّة الدينيّة من ناحية، وتنفير الناس من الإقبال على التيّارات الحزبيّة اليساريّة والليبراليّة، بدعوى أنّها تدين بدين العلمانيّة، وتنادي بفصل الإسلام عن السّياسة.

أمّا راشد الغنّوشي، فقد تشكّلت مقالته في العلمانيّة ضمن سياقاتٍ ثقافيّةٍ وحضاريّة مختلفة، فقد عاش داخل مجتمع متوسّطي، وسطي، تعدّدي، منفتح في تونس أو في المنفى، وجايل نخبةً مثقّفة من التونسيّين الذين تشبّعوا بالثّقافة الغربيّة، وانتمى إلى فضاءٍ عمرانيّ يعتزّ بانفتاحه على الآخر، قدر اعتزازه بالانتماء إلى فضاء الهويّة العربيّة الإسلاميّة. من هنا، كان ميل الغنّوشي إلى لزوم المرونة في التّعاطي مع مسألة العلمانيّة، وسعيه إلى البحث عن أرضية توافق مع العلمانيّين في إدارة المجتمع المدني وحكم الدّولة، وذلك في بلدٍ يعشق التعدّدية، وتقرّ فيه أغلبيّة ساحقة (76%) بعدم ملاءمة الاحتكام إلى نظام سياسي تتنافس فيه الأحزاب الإسلاميّة فقط للواقع التونسي، وذلك بحسب «المؤشر العربي» الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2012/2013). ومن ثمّة، فاتّجاه الغنّوشي نحو مهادنة العلمانيّة والعلمانيين على كيفٍ مَا، هو نتيجة وعيه بتطوّرات الظرف التاريخي الذي ينتمي إليه، وإدراكه النسبي ميول الرأي العام في تونس.

(كاتب وأستاذ جامعي تونسي)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads